



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)



THE OXFORD
INSTITUTE
FOR ENERGY
STUDIES

A RECOGNIZED INDEPENDENT CENTRE OF THE UNIVERSITY OF OXFORD



UNIVERSITY OF
OXFORD

آفاق استيراد الغاز الطبيعي المسال الإفريقي في عصر التقلبات الشديدة وعدم اليقين

Africa's LNG import prospects in an era of high volatility and uncertainties

1. مقدمة

الورقة من اعداد:

مصطفى أوكي

الترجمة والتلخيص:

الدكتور سفيان أوجيدة

تشمل هذه الورقة على الأقسام

التالية:

1- مقدمة

2- مزيج الطاقة وتوازن الغاز

في إفريقيا

3- الدوافع الرئيسية لاستيراد

الغاز الطبيعي المسال

4- التعامل مع المخاطر

المتغيرة

5- الاستنتاجات.

تعد إفريقيا بشكل أساسي في الوقت الحالي قارة مصدرة للغاز الطبيعي، وكانت الجزائر دولة إفريقية رائدة في التجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال (LNG) عندما وصلت إمدادات الغاز الطبيعي المسال الجزائري إلى محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال في «جزيرة كانفي» (Canvey Island) في المملكة المتحدة في أكتوبر 1964. ظهر بعدها مصدرون أفارقة آخرون في العقود التي تلت ذلك، ليبيا في عام 1970 وبعد ذلك بكثير نيجيريا ومصر وغينيا الاستوائية وأنغولا ومؤخرا الكامبيرون. كانت إفريقيا مصدراً لإمدادات الغاز الطبيعي لبقية العالم منذ ما يقرب من ستين عاماً، ويتم حالياً تطوير مشاريع جديدة لتصدير الغاز الطبيعي في إفريقيا في مقاطعات غاز جديدة في كل من موزمبيق وموريتانيا والسنغال.

تقتصر مصادر تصدير الغاز الطبيعي المسال الإفريقية على عدد قليل من المناطق الفرعية (Subregion) في إفريقيا. ومعظم البلدان الإفريقية بعيدة كل البعد عن أن تتمتع باحتياجات من الغاز الطبيعي الكبيرة والمؤكدة أو يمكن أن تتحول بسهولة إلى استهلاك الغاز الطبيعي. ومع ذلك، زادت العديد من الاقتصادات الإفريقية من استخدامها المحلي للغاز الطبيعي. وقد أدى ذلك إلى معدلات نمو سريعة في الطلب على الغاز، وفي بعض البلدان، أدى ذلك إلى استيراد الغاز، وخاصة من خلال خطوط أنابيب الغاز العابرة للحدود.

شهد إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في إفريقيا خلال الفترة 2000-2020 نمواً بمعدل سنوي متوسط قدره 5%. ومع ذلك، فإن هذا لا يظهر التفاوتات الكبيرة في استخدام الغاز بين البلدان أو المجموعات حيث تمثل عدد قليل من بلدان شمال وغرب إفريقيا أكثر من 90% من الاستهلاك الحالي للغاز الطبيعي في القارة. ويعكس هذا التركيز لاستخدام الغاز الطبيعي في عدد محدود من المناطق الاختلافات الرئيسية في الموارد الهيدروكربونية، وتوافر البنية التحتية، والهيكل الاقتصادي والتنمية، والحصول على التمويل، وحجم السكان، من ضمن أمور أخرى.

وعلى الرغم من أن معظم البلدان المستهلكة للغاز في إفريقيا تعتمد على إمداداتها المحلية من الغاز، فإنه على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة لا يمكن إلا لعدد قليل منها أن يبقى أو يصبح مصدراً صافياً للغاز الطبيعي. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج في الحقول القديمة، ومحدودية احتياطيات الغاز الطبيعي المحلي، ونقص الاستثمارات في المنبع، والطلب المحلي المتزايد بشكل مضطرب على الغاز في العديد من البلدان الإفريقية.

في الواقع، أن بعض هذه البلدان قد استوردت بالفعل الغاز أو تخطط لاستيراده. ومن المثير للاهتمام أن جميع خطط استيراد الغاز الجديدة تركز على واردات الغاز الطبيعي المسال بدلاً من الواردات من خلال خطوط الأنابيب الحالية عبر الحدود أو مشاريع خطوط الأنابيب الجديدة داخل المنطقة.

خلال العقد الماضي وحتى وقت قريب، تم التخطيط والاقتراح لأكثر من اثني عشر مشروعاً جديداً لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا أغلبها في مراحل مختلفة من التخطيط، مع اكتمال مشروع واحد فقط.

هناك عدة عوامل دفعت هذا الحماس الإفريقي لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، على وجه الخصوص، أسعار الغاز الطبيعي العالمية المنخفضة خلال الفترات السابقة، زيادة الطلب المحلي على الغاز، المخاوف بشأن أمن إمدادات الغاز، وظهور منشآت عائمة مرنة للغاز الطبيعي المسال. السؤال المطروح هو، هل يمكن لنفس تلك الدوافع أن تستمر في تحفيز أو إبطاء أو إيقاف تطوير أسواق جديدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا في حقبة تتزايد فيها صعوبة تحديات السوق الدولية والمتمثلة في استمرار تقلبات أسعار مراكز الغاز المرتفعة والشكوك الناشئة عن المسيرة التي لا مفر منها نحو عالم خال من الكربون؟.

تستكشف هذه الورقة بعض الجوانب الرئيسية لهذه المسألة الأساسية المتعلقة بإمدادات الطاقة في الاقتصادات النامية، مثل إفريقيا، مع التركيز على تأثير هذه العوامل الرئيسية على واردات الغاز الطبيعي المسال المحتملة إلى إفريقيا وعلى الدروس التي يمكن استخلاصها بالنسبة للبلدان النامية الأخرى.

2- مزيج الطاقة وتوازن الغاز في إفريقيا

1.2- مزيج الطاقة

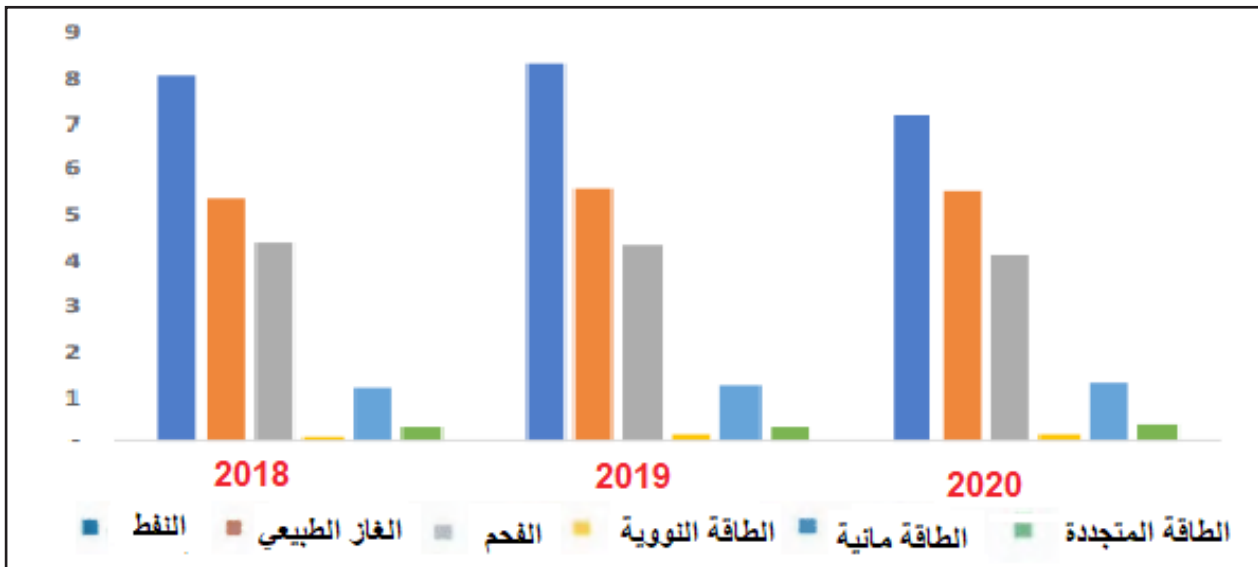
يعكس هيكل استهلاك الطاقة الأولية في إفريقيا بشكل أساسي مستوى الوفرة في موارد الطاقة ودرجة التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة، في كل من المناطق الفرعية أو مجموعات البلدان بالقارة.

ويبين الشكل (1) توزيعاً إجمالياً لهيكل استهلاك الطاقة في إفريقيا، حيث يمثل الوقود الأحفوري 90% من إجمالي استخدام الطاقة الأولية. يُستهلك النفط على نطاق واسع في جميع البلدان ويسهم بنحو 40% من استخدام الطاقة الأولية الحالي في إفريقيا. ويتركز استهلاك الغاز الطبيعي والفحم في عدد قليل من المناطق الفرعية الإفريقية.

يتم استهلاك الفحم بشكل أساسي في الجنوب الإفريقي. وتمثل جنوب إفريقيا 85% من الفحم المستهلك حالياً في إفريقيا، بينما تستهلك النسبة الباقية بشكل أساسي في المغرب وزيمبابوي وبوتسوانا. لقد كان الغاز الطبيعي المصدر الأسرع نمواً لتوليد الكهرباء في إفريقيا. فعلى مدى العقد الماضي، زاد استخدامه كوقود للإنتاج بمعدل يزيد عن 4% سنوياً، بينما زاد إجمالي إنتاج الكهرباء، خلال نفس الفترة، بمعدل 3% سنوياً تقريباً.

الشكل (1)

استهلاك الطاقة الأولية في إفريقيا: 2018-2020 (إكساجول)



المصدر: BP Statistical Review of World Energy 2021

2.2- الطاقة المتجددة: التحدي في توسيع نطاقها

لا تزال حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في إفريقيا محدودة للغاية، كما هو موضح في الشكل أعلاه، حيث شكلت المصادر المتغيرة للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية

وطاقة الرياح) في عام 2020 نسبة 7% فقط من إجمالي قدرة توليد الكهرباء المركبة في إفريقيا، مع وجود حوالي 90% من الطاقة المتجددة الموجودة في عدد قليل من بلدان الشمال والجنوب الإفريقي.

وعلى مدى العقد الماضي، كانت هناك زيادة كبيرة في استثمارات الطاقة المتجددة في إفريقيا. حيث تم استثمار حوالي 55 مليار دولار أمريكي، ولكن في عدد محدود للغاية من البلدان. وقد تم استثمار 75% من هذا الإجمالي في أربعة بلدان وهي جنوب إفريقيا والمغرب ومصر وكينيا (IRENA، 2022).

وحتى في هذه البلدان التي لديها برنامج طاقة متجددة أكثر تقدماً نسبياً، لا يُتوقع أن تتجاوز القدرة المتجددة المركبة 40 أو 50% من إجمالي مزيج الكهرباء المركبة قبل عام 2030. وستكون كينيا حالة استثنائية بين هذه البلدان الأربعة، التي من المتوقع أن تقترب من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100% بحلول عام 2030.

زادت الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة في إفريقيا بمعدل يعد من أعلى معدلات النمو في العالم، ولكن المستوى والتغطية الوطنية لهذه الاستثمارات لا يزالان بعيدين كل البعد عما هو مطلوب لإفريقيا من أجل تحقيق انتقال مقبول للطاقة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. كما أن هناك حاجة ملحة لزيادة تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في إفريقيا. ولا تزال ظروف السوق في العديد من البلدان الإفريقية تمثل تحديات تجارية وقانونية وسياسية عالية، مما يحول دون استثمارات أكبر في الطاقة المتجددة (IRENA، 2022).

علاوة على ذلك، ومن أجل التنفيذ الفعال لتطوير أوسع بكثير للطاقات المتجددة، لا بد من معالجة مسألة الانقطاع وتخزين الطاقة. وسيطلب هذا التوسع أيضاً استثمارات كبيرة في قدرة نقل الكهرباء. وبالتالي، فإن انتقال إفريقيا إلى قدرة طاقة متجددة فعالة ومستدامة على نطاق واسع سيستغرق وقتاً ومن غير المرجح أن يتحقق قبل عام 2030. ومع ذلك، ستواصل مشاريع الطاقة المتجددة تطورها السريع في البلدان الإفريقية التي لديها برنامج طاقة متجددة تم تطويره بالفعل وستزيد حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها. فالبلدان التي تتمتع بموارد محلية من الغاز الطبيعي أو قريبة من مصادر واردة الغاز الطبيعي (على سبيل المثال، مصر وغانا) سيكون كل من الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في صميم جهودها الرامية إلى التحول في مجال الطاقة.

3.2- اختلافات توازن الغاز الطبيعي

لا يزال الجزء الأكبر من إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في إفريقيا متمركزاً بدرجة عالية في عدد قليل من المناطق الفرعية.

ففي عام 2020، استحوذ شمال وغرب إفريقيا على أكثر من 90% من إنتاج إفريقيا للغاز الطبيعي المسوق. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ازداد إنتاج الغاز في وسط إفريقيا

بشكل كبير مع تصدير معظم الغاز المنتج (أساساً في أنغولا) إلى خارج القارة الإفريقية. كما هو مبين في الجدول (1) والشكل (2).

الجدول (1)

إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي المسوق في إفريقيا في عام 2020 (مليار م3)

المنطقة الفرعية (×)	الإنتاج التسويقي	الاستهلاك
الشمال الإفريقي	169	127
الغرب الإفريقي	58	28
الوسط الإفريقي	11	3
الشرق الإفريقي	1	1
الجنوب الإفريقي	6	6

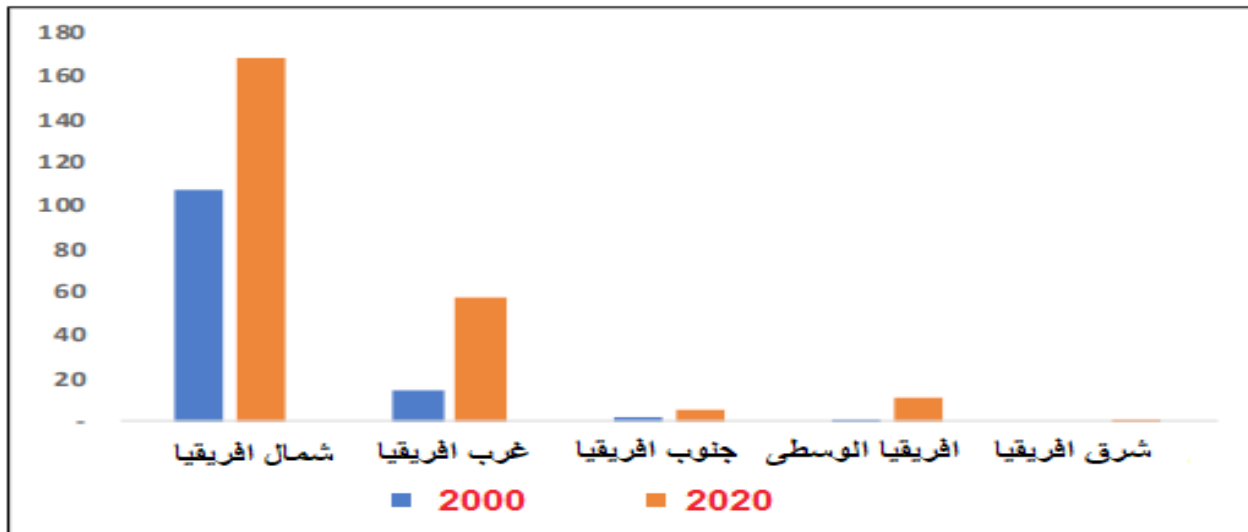
المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، 2021.

(×) يقسم المخطط الجغرافي للأمم المتحدة إفريقيا إلى 5 مناطق فرعية: شمال إفريقيا، وغرب إفريقيا، وشرق إفريقيا، ووسط إفريقيا، والجنوب الإفريقي.

الشمال الإفريقي: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس
الغرب الإفريقي: نيجيريا، غانا، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، البنين، توغو، السنغال
الوسط الإفريقي: أنغولا، الكاميرون، الغابون، الكونغو
الشرق الإفريقي: تنزانيا
الجنوب الإفريقي: موزمبيق، جنوب إفريقيا.

الشكل (2)

إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في إفريقيا حسب المناطق الفرعية، عامي 2000 و2020 (مليار م3)

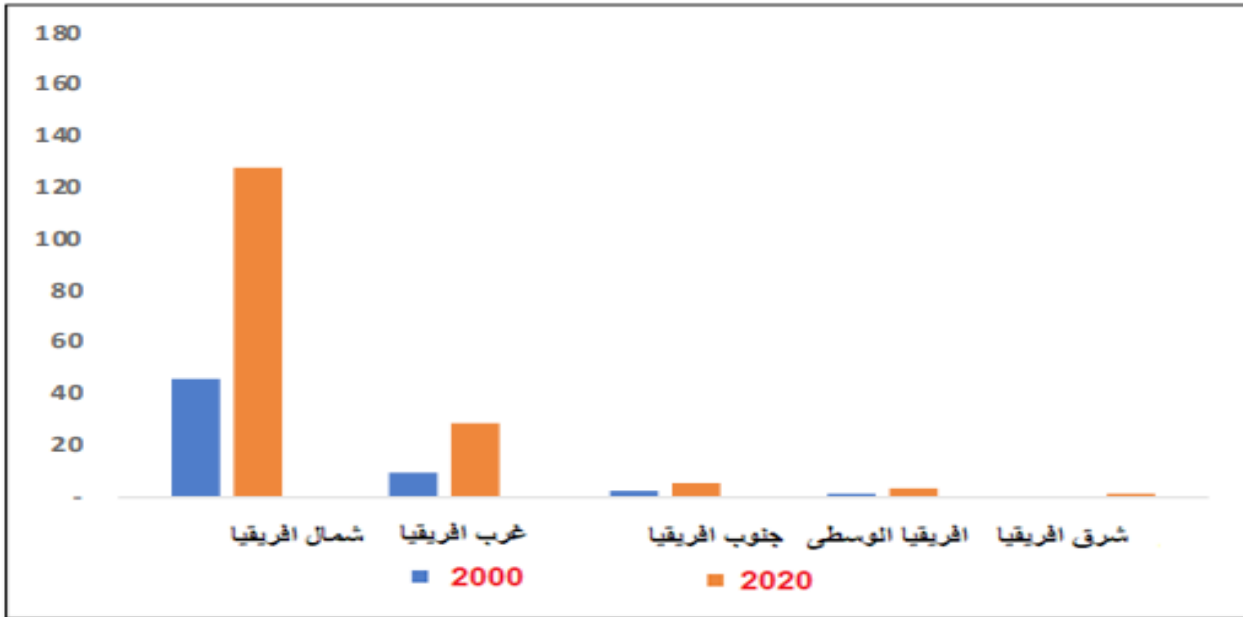


المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، 2021.

ويعكس الطلب على الغاز في إفريقيا الصورة غير المتكافئة للغاية لموقع إمدادات الغاز. وعلى مدى العقدين الماضيين، وعلى الرغم من ظهور بلدان جديدة مستهلكة للغاز، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ظل استخدام الغاز الطبيعي متمركزاً في عدد قليل من المناطق الفرعية الإفريقية. تمثل شمال إفريقيا (مصر والجزائر بشكل رئيسي) حالياً حوالي 80% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في إفريقيا. وتعد غرب إفريقيا (أساساً نيجيريا، تليها بفارق كبير غانا وساحل العاج) ثاني أكبر منطقة مستهلكة للغاز في القارة بأكثر من 15% من المجموع. كما هو مبين في الشكل (3)، فإن منطقتي الجنوب والشرق الإفريقي لديهما حالياً مستويات محدودة من استهلاك الغاز الطبيعي، ولكن التحول بعيداً عن الفحم المزمع القيام به في جنوب إفريقيا والتطوير المستقبلي لاحتياطيات الغاز الطبيعي الكبيرة في موزمبيق وربما تنزانيا يمكن أن يؤدي إلى زيادة استخدام الغاز في تلك المناطق. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في المناطق القليلة المستهلكة للفحم في إفريقيا، قد يكون التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي في البداية تحدياً تجارياً وسيكون بطيء الحدوث.

الشكل (3)

استهلاك الغاز الطبيعي في إفريقيا حسب المنطقة الفرعية: 2000 و2020 (مليار م3)



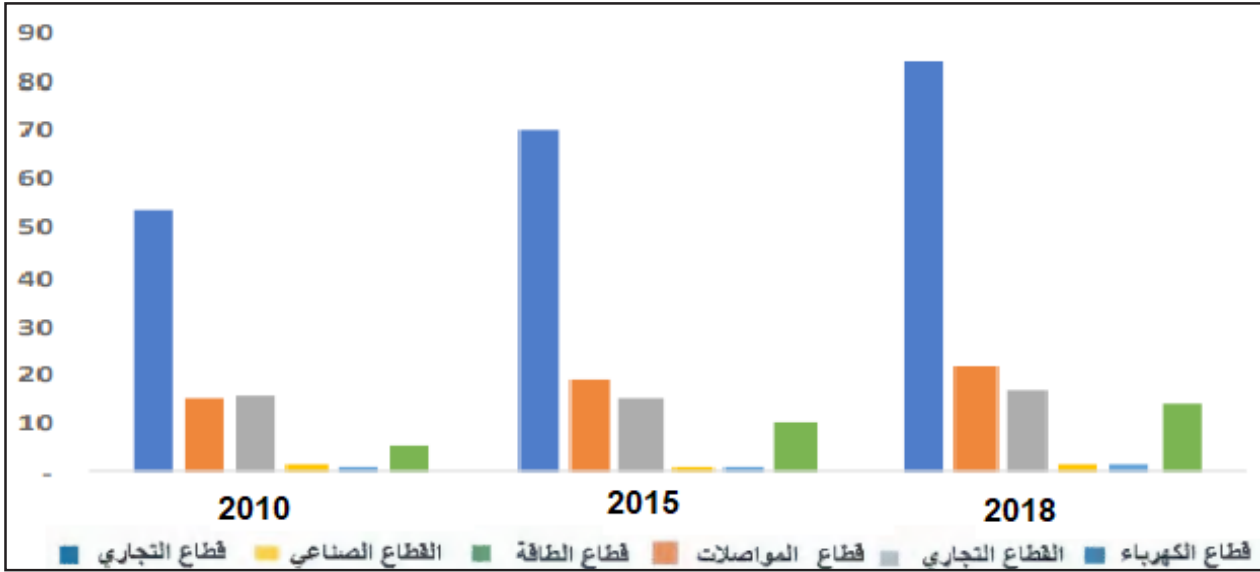
المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، 2021.

4.2- هيكل استهلاك الغاز

في إفريقيا، كما هو الحال في العديد من مناطق العالم، يستحوذ قطاع الكهرباء على الحصة الأكبر من استخدام الغاز الطبيعي، كما هو موضح في الشكل (4) أدناه، يليه قطاع الصناعة وقطاع الطاقة كثاني وثالث أكبر مستخدم للغاز الطبيعي، على التوالي. وتمثل هذه القطاعات الثلاثة 80% من إجمالي الغاز المستهلك في القارة الإفريقية.

الشكل (4)

استهلاك الغاز الطبيعي في إفريقيا حسب القطاع: 2010 - 2018 (مليار م³)



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، 2021.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تصبح الصناعة محركاً رئيسياً لنمو الطلب على الغاز الطبيعي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وقد يكون هذا هو الحال بالنسبة لأكثر اقتصادات إفريقيا التي تقوم بتطوير صناعاتها الحالية وإنشاء صناعات جديدة. ولا يزال القطاع الصناعي في العديد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، جزءاً صغيراً نسبياً من اقتصاداتها. وستتفاوت آفاق التصنيع بين المناطق الفرعية الإفريقية وستتضمن مسارات وآفاق زمنية مختلفة، اعتماداً على الموارد المتاحة والتشكيلات الأولية للسياسات المتعلقة بالتنمية الصناعية.

وتظل معالجة قضايا الحصول على الطاقة والفقر في مجال الطاقة في قارة لا يحصل فيها ما يقرب من 580 مليون شخص، معظمهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الكهرباء، على رأس أولويات معظم واضعي السياسات في مجال الطاقة في إفريقيا. ولذلك، سيظل قطاع الطاقة المحرك الرئيسي لنمو الطلب على الغاز الطبيعي، على الأقل خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة، في العديد من الاقتصادات الإفريقية غير الغنية بالفحم. وكانت بعض البلدان الإفريقية تنظر في السابق إلى واردات الفحم كخياراً عندما كانت أسعار الفحم رخيصة نسبياً، ولكن حتى قبل التدابير الدولية الحالية الأكثر صرامة لإزالة الكربون، كان تمويل المشاريع التي تعمل بالفحم والبنية التحتية للنقل اللازمة للاستيراد والنقل يمثل تحدياً فعلياً.

ومع إعلان الصين - وهي مصدر محتمل لتمويل الطاقة - العام الماضي أنها ستتوقف عن تمويل المشاريع التي تعمل بالفحم في الخارج، فإن الدول الإفريقية ستجد أن تمويل مثل هذه المشاريع سيكون أكثر تعقيداً.

وفي الصناعة، سيزداد الطلب على الغاز الطبيعي في نهاية المطاف، ولكن بمعدل نمو أبطأ من استخدام الغاز لتوليد الكهرباء وسيقتصر على عدد محدود من البلدان أو المناطق الإفريقية.

5.2- توقعات الطلب على الغاز

لا تزال أسواق الغاز المحلية في إفريقيا في الوقت الحاضر صغيرة وتتركز على عدد قليل من المناطق الفرعية. ففي عام 2020، قدر استهلاك إفريقيا من الغاز بنحو 164 مليار م³، أي ما يعادل 30% من استهلاك الغاز في أوروبا و4% من إجمالي استخدام الغاز الطبيعي في العالم. مع وجود خمس سكان العالم و3% فقط من الطلب على الكهرباء، فإن إفريقيا لديها القدرة لزيادة قدرتها على توليد الكهرباء بشكل كبير.

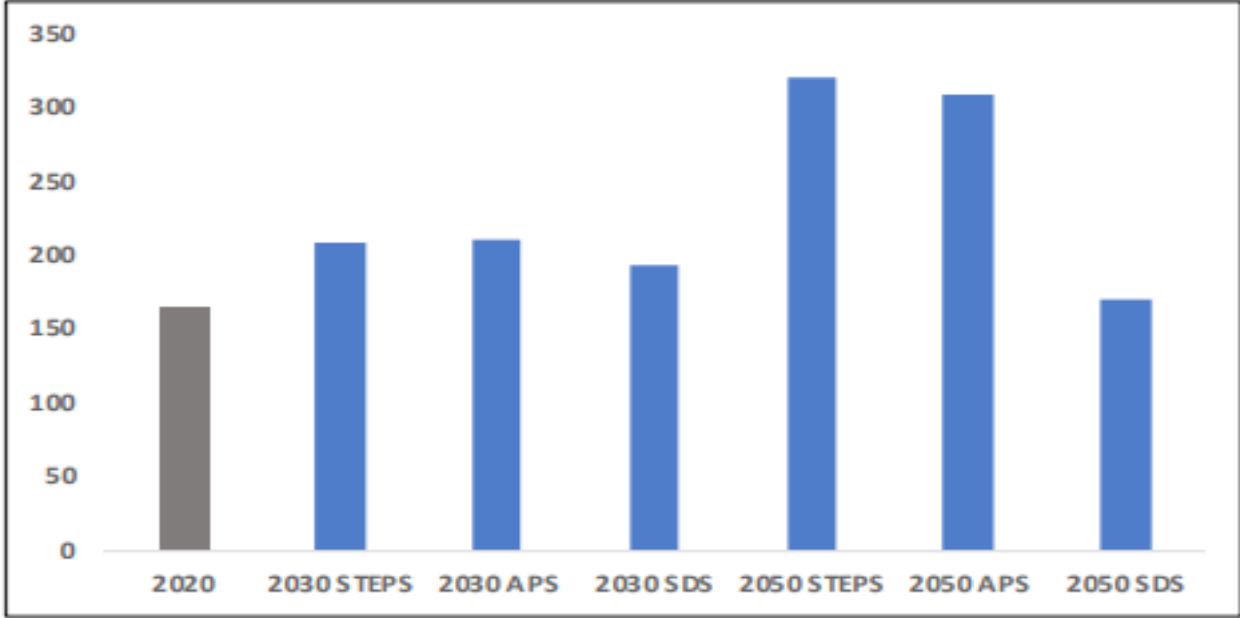
وفي السنوات الأخيرة، أصبحت إعلانات السياسة العامة، من داخل إفريقيا وعلى الصعيد الدولي، الأكثر إلحاحًا بشأن الحاجة الماسة إلى التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري. ومع ذلك، لا تزال هذه الدعوات غير مدعومة بالتمويل الكافي لتمكين التنفيذ الواقعي لهذا التحول الحاسم في مجال الطاقة. وسوف يستغرق الأمر وقتاً وموارد مالية لتحويل توازن الطاقة في إفريقيا بعيداً عن الوقود الأحفوري إلى مصادر طاقة متجددة ذات مغزى. وبما أن توسيع نطاق مصادر الطاقة النظيفة هذه يزيد تدريجياً من حصتها من مزيج الطاقة في إفريقيا، فإنه ليس من غير الواقعي الاعتقاد بأن استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء سيستمر في النمو في العديد من البلدان الإفريقية على الأقل حتى عام 2030 وما بعده.

لا تهدف هذه الورقة إلى وضع توقعات للطلب المستقبلي على الغاز الطبيعي في الاقتصادات الإفريقية، ولكن من المفيد تقديم سيناريوهات الطلب على الغاز الطبيعي التي صاغتها بعض المؤسسات الدولية، مثل وكالة الطاقة الدولية، لفهم ترتيب حجم آفاق سوق الغاز الإفريقية. ووفقاً لأحدث توقعاتها للطاقة العالمية، قدرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الغاز الطبيعي في إفريقيا سيرتفع من 164 مليار م³ في عام 2020 إلى ما بين 193 و210 مليار م³ بحلول عام 2030، اعتماداً على السيناريو الذي تم النظر فيه، كما هو موضح في الشكل (5).

كما تفترض سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية أن متوسط معدل نمو سنوي في الطلب على الغاز سيتراوح ما بين أقل من 2% إلى 2.5% خلال الفترة حتى عام 2030 ومتوسط 2% سنوياً بعد عام 2030 لسيناريو التنمية غير المستدامة.

الشكل (5)

سيناريوهات الطلب على الغاز الطبيعي في إفريقيا: 2030 و2050 (مليار م3)



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، 2021.

من جهة أخرى، يتوقع منتدى الدول المصدرة للغاز ارتفاعاً طفيفاً في متوسط معدل النمو بنحو 3% على مدى العقود الثلاثة المقبلة، ويتوقع أن "تشهد إفريقيا أعلى معدل نمو في الطلب على الغاز الطبيعي بين جميع المناطق".

وبالنظر إلى الأفق الطويل الأمد لهذه السيناريوهات والتقلبات والشكوك المستمرة التي تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي، من الصعب للغاية تحديد السيناريو الذي قد يكون مناسباً. ومع ذلك، واستناداً إلى افتراضات السيناريو، من المتوقع أن تستهلك إفريقيا ما يزيد قليلاً عن 200 مليار م3 سنوياً من الغاز الطبيعي بحلول عام 2030.

ومن الناحية النظرية، يمكن تلبية هذا المستوى من الطلب على الغاز الطبيعي من خلال إمدادات الغاز الطبيعي المحلية الموجودة في القارة والتي سيتم تطويرها. وذلك بافتراض أن تجارة الغاز بين البلدان الإفريقية يمكن أن تتوسع بسرعة وبشكل كبير بما يتجاوز مستواها المنخفض الحالي، وهو افتراض صعب للغاية إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ التبادلات المحدودة للغاز بين البلدان الإفريقية. وحتى الآن، تم تنفيذ هذه التبادلات من خلال خطي أنابيب غاز عابرين للحدود فقط، هما خط أنابيب الغاز لغرب إفريقيا (WAGP - West African Gas Pipeline)، الذي يمد الغاز النيجيري إلى بنين وتوغو وغانا، وشركة خطوط أنابيب جمهورية موزمبيق (ROMPCO) الذي ينقل الغاز من حقلي باندي (Pande) وتيما (Tema) في موزمبيق إلى جنوب إفريقيا. وتوفر خطوط أنابيب الغاز العابرة للحدود من الجزائر إلى إيطاليا وإيبيريا (والمعروفة أيضاً

باسم شبه الجزيرة الإيبيرية) كميات صغيرة من الغاز إلى بلدان العبور في شمال إفريقيا (تونس والمغرب) في طريقها إلى أوروبا.

كما نظر واضعي السياسات في مجال الطاقة في إفريقيا الذين يبحثون أو يسعون للحصول على إمدادات الغاز الطبيعي في خيار استيراد الغاز الطبيعي إمكانية استيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) من داخل إفريقيا وخارجها.

3- الدوافع الرئيسية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال

1.3- الحماس السابق لاستيراد الغاز الطبيعي المسال

منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى عام 2020، تم الإعلان عن أكثر من عشرة مشاريع لاستيراد الغاز الطبيعي المسال إلى مختلف المناطق الفرعية في إفريقيا. وشملت هذه المشاريع في غانا، ساحل العاج، بنين، السنغال وموزمبيق (مشروعان)، جنوب إفريقيا (3 مشاريع)، المغرب، كينيا، ناميبيا، السودان وموريشيوس. وهذه المشاريع كانت أو لا تزال في مراحل مختلفة من التخطيط والتنفيذ. يذكر أن أول ما تم تنفيذه هو مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال «تيمّا» (Tema) في غانا، ولكن لم يتم استيراد الغاز الطبيعي المسال حتى الآن. ومن المتوقع أن تقوم شركة شل (Shell) بتزويد الغاز الطبيعي المسال لهذا المشروع بموجب عقد طويل الأجل. كما استلمت السنغال العام الماضي وحدة تخزينية عائمة وإعادة تحويل الغاز (FSRU Floating Storage and Regasification Unit -) لكن حالة هذا المشروع لا تزال غير واضحة. فضلاً عن تعليق العديد من مخططات استيراد الغاز الطبيعي المسال الأخرى في إفريقيا وقد يكون البعض منها تم إلغاؤها تماماً، على الرغم من أنه لم يتم أي إعلان عن وضعها.

هناك عدد من العوامل التي دفعت هذه البلدان الإفريقية إلى الاهتمام الشديد بواردات الغاز الطبيعي المسال خلال العقد الماضي. وشملت هذه مجموعة من عوامل العرض والطلب، مثل انخفاض أسعار الغاز الدولية، وتقييد إمدادات الغاز المحلية وزيادة الطلب على الغاز في قطاع الطاقة. وعلى الرغم من التركيز على تغير المناخ العالمي، لا سيما بعد اتفاق باريس لعام 2015، فإن الحماس الإفريقي للتحويل من استخدام النفط والفحم إلى واردات الغاز الطبيعي المسال لم يكن مدفوعاً في المقام الأول باعتبارات تغير المناخ. وقد أثارت الدوافع التالية - غير المرتبة بالضرورة بحسب أهميتها - حماس واضعي السياسات في مجال الطاقة في البلدان الإفريقية ذات الصلة:

- استمرار النمو السريع في الطلب على الكهرباء في إفريقيا وزيادة الطلب على توليد الطاقة التي تعمل بالغاز، بما في ذلك القدرة الجديدة على توليد الطاقة الكهربائية واستبدالها بتوليد الطاقة التي تعمل بالنفط وفي بعض البلدان، توليد الطاقة باستخدام الفحم.
- انعدام أو محدودية إمدادات الغاز الطبيعي المحلي في البلدان الإفريقية المعنية أو الحاجة

- إلى الحصول مؤقتاً على إمدادات الغاز أثناء تطوير موارد الغاز المحلية الجديدة.
- تباطؤ الطلب على الغاز في آسيا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مما أدى إلى زيادة المعروض من الغاز الطبيعي المسال، والضغط لتخفيض أسعار الغاز الدولية، وبحث البائعين عن أسواق جديدة بديلة للغاز الطبيعي المسال.
- انخفاض أسعار مراكز الغاز حتى صيف عام 2020، خاصة عند مقارنتها بتكاليف توريد إمدادات الغاز المحلية في الأسواق المحلية لبعض البلدان الإفريقية.
- ارتفاع تكاليف المنتجات البترولية (زيت الوقود والديزل) مقارنة بأسعار مراكز الغاز المنخفضة آنذاك.
- الظهور والاستخدام المتزايد لمرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال القائمة (FSRU و FSU و FRU وغيرها).

يذكر أن بعض الدوافع المذكورة أعلاه، وعلى وجه الخصوص مستويات أسعار الغاز الدولية، تحركت اليوم في اتجاهات معاكسة ومتناقضة بشكل ملحوظ وتمثل تحديات صعبة للغاية لواردات الغاز الطبيعي المسال المحتملة إلى إفريقيا. وبالإضافة إلى هذا التغيير غير المسبوق والمتقلب في أسعار الغاز، فإن الحواجز الأساسية التالية التي يواجهها المستوردون الأفارقة المحتملون للغاز الطبيعي المسال لا تزال ذات أهمية، بل إن بعضها قد تفاقم منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي:

- القدرة على تحمل أسعار الغاز أي أسعار معقولة
- الجدارة الائتمانية للمشتريين ومشكلات الدفع
- صغر حجم الأسواق المحلية
- نقص البنية التحتية للغاز الطبيعي
- مصادر التمويل المقيدة
- غياب أو محدودية الإطار القانوني والتنظيمي الملائم

ولا توجد حالياً واردات من الغاز الطبيعي المسال إلى إفريقيا. كانت هناك فترة قصيرة بين عامي 2015 و2018، عندما اضطرت مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال بسبب العجز الحاد في إمدادات الغاز. وتعد محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال Tema في غانا التي تبلغ طاقتها 1.7 مليون طن سنوياً أو 2.3 مليارم3 هي البنية التحتية الوحيدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال التي تم بناؤها والانتهاؤها منها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن لم يتم تسليم أي إمدادات من الغاز الطبيعي المسال إلى غانا بعد. قد يكون هذا بسبب أن غانا، في الوقت الحاضر، لا تحتاج إلى واردات الغاز الطبيعي المسال و/أو بسبب تأثير ارتفاع أسعار الغاز الدولية. وفي السنغال، هناك مخطط مؤقت لتوريد الغاز الطبيعي من وحدة FSRU إلى محطة طاقة عائمة تملكها وتشغلها شركة تركية (Karpowership). وقد رست وحدة FSRU في منطقة دكار

منذ أيار/مايو 2021، لكنها لم تتلق أي شحنة من الغاز الطبيعي المسال حتى الآن (وبصرف النظر عن الشحنة المنقولة للتشغيل). ووفقاً للمجموعة العالمية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال (GIIGNL)، «تم تأجيل بدء العمليات بسبب ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية». وتجدر الإشارة إلى أنه من المقرر أن يغطي مشروع FSRU في السنغال فترة قصيرة حتى تطور السنغال إمداداتها المحلية من الغاز خلال هذا العقد.

وبالتالي، لا توجد خبرة إفريقية في مجال استيراد الغاز الطبيعي المسال يمكن الاستفادة منها في التطوير المحتمل لمشاريع جديدة في إفريقيا. ومع ذلك، فإن الدوافع أو العوامل الرئيسية المختارة التالية ضرورية لصياغة وتنفيذ مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال في بيئة إفريقية مليئة بالتحديات والصعاب، وهي:

- سعر استيراد الغاز الطبيعي المسال
- حجم سوق الغاز المحلي والتعويض عن الجدارة الائتمانية
- تمويل تطوير البنية التحتية للغاز
- أمن إمدادات الغاز الطبيعي

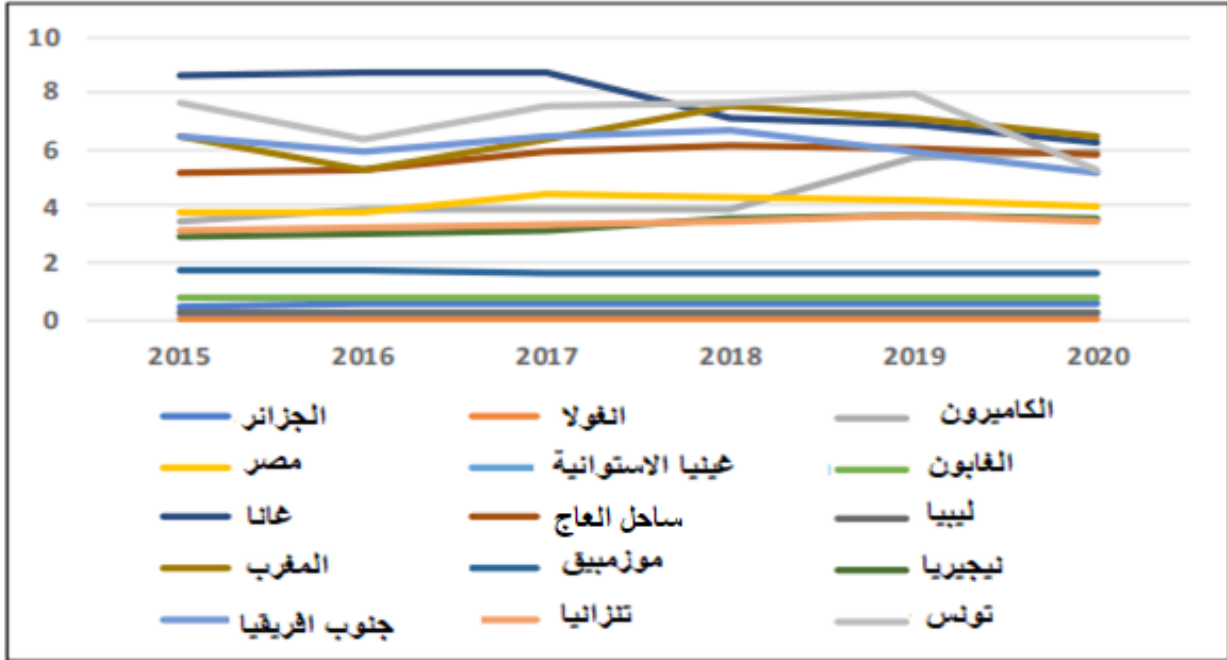
2.3- تحدي سعر إمدادات الغاز الطبيعي المسال

تعد القدرة على تحمل التكاليف بشأن سياسات أسعار الغاز (تيسرها بأسعار مقبولة) مسألة رئيسية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال المحتملين في إفريقيا. وبالتالي، فإن حركة واتجاهات الأسعار الحالية والمستقبلية لإمدادات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الدولية له تأثيرا واضحا بشأن قرار الاستيراد والحصول على درجة عالية في عملية صنع القرار. وبالنظر إلى التفاوتات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتفاوتات موارد الطاقة بين مختلف البلدان أو المناطق الفرعية في إفريقيا، تختلف مستويات القدرة على تحمل أسعار الغاز من منطقة إلى أخرى.

أن أسعار الجملة للغاز في إفريقيا تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان. حيث يُظهر أحدث استطلاع متاح لأسعار الغاز العالمية أجراه الاتحاد الدولي للغاز (Union IGU – International Gas) أنه في عام 2020، تراوحت أسعار الغاز المحلية في إفريقيا من 0.25 دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في غينيا الاستوائية إلى 6.50 دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في المغرب. وتستهلك معظم الدول الممثلة إمدادات الغاز الطبيعي المنتجة محلياً. وتستورد خمس دول الغاز عبر خطوط الأنابيب العابرة للحدود (مصر وغانا والمغرب وجنوب إفريقيا وتونس)، بينما تقوم دولتان (مصر وغانا) بإنتاج واستيراد إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب. كما يوضح الشكل (6).

الشكل (6)

أسعار الجملة للغاز في إفريقيا: 2015 - 2020
(دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر: الاتحاد الدولي للغاز، 2021.

وعلى المدى الطويل، يمكن لمشروعات تصدير الغاز الطبيعي المسال الكبيرة في موزمبيق أن تدفع تجارة الغاز المتنامية بين البلدان الإفريقية، وهو أمر فشل تحقيقه من خلال عدد قليل جداً من خطوط أنابيب الغاز الإفريقية عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، هناك مشروع Matola LNG المخطط لتزويد موزمبيق بالغاز لكل من جنوب إفريقيا والمنطقة الجنوبية من موزمبيق. ومن المتوقع أن تحل إمدادات الغاز الموزمبيقية من حوض روفوما (Rovuma basin)، في الجزء الشمالي من البلاد، محل الإمدادات المتناقصة من حقلي باندي (Pande) وتيما (Tema) بجنوب موزمبيق اللذين يمدان سوق جنوب إفريقيا حالياً. ومن المتوقع أن يعزز مشروع الغاز الطبيعي المسال العابر للحدود تجارة الغاز بين هاتين الدولتين الإفريقيتين المتجاورتين.

وقد طرحت بعض شركات النفط والغاز الدولية سيناريوهات تظهر عجزاً كبيراً في إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية اعتباراً من عام 2030. وهذا يتناقض مع سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية، التي تظهر انخفاضاً كبيراً في الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا، إحدى أكبر مناطق استيراد الغاز الطبيعي المسال في العالم، بعد عام 2030. ومن المتوقع أن يؤدي الضغط المكثف على الحكومات الأوروبية لإزالة الكربون من اقتصاداتها إلى انخفاض ملحوظ في الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا بدءاً من عام 2030. وهذا من شأنه أن يقلل من احتياجات أوروبا من واردات الغاز الطبيعي المسال وينبغي أن يزيد توافر إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية.

3.3- أسواق الغاز الطبيعي المسال المتخصصة

عندما كانت أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية في العقد الماضي تعاني من فائض في العرض بسبب تباطؤ الطلب الآسيوي على الغاز، اعتبرت أسواق الغاز الطبيعي المسال البدائل المحتملة، مثل أسواق إفريقيا، من قبل بعض مصدري وتجار الغاز الطبيعي المسال كأسواق متخصصة محتملة. ولكن أسواق الغاز الدولية اليوم في وضع معاكس تمامًا مع الجهات المستهلكة وحتى الحكومات الأوروبية التي تبحث بشكل "متوتر" عن إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي المسال لتحل محل إمدادات الغاز الروسية.

وبافتراض أنه بحلول نهاية هذا العقد يتراجع هذا الضيق الشديد في العرض بشكل غير عادي، مع دخول إمدادات جديدة من الغاز الطبيعي المسال إلى السوق وتقليل تدابير إزالة الكربون من الطلب على الغاز في أوروبا، فإلى أي مدى سيكون حجم سوق استيراد الغاز الطبيعي المسال المحتمل في إفريقيا؟

لا يمكن مقارنة احتياجات استيراد الغاز الطبيعي المسال المحتملة في إفريقيا باحتياجات أسواق استيراد الغاز الطبيعي المسال في أوروبا أو آسيا. وبحلول عام 2030، يمكن أن تصل قدرة استيراد الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا إلى حوالي 16 مليار م³ وقد تكون في عدد قليل من البلدان. كما يوضح الجدول (2).

الجدول (2)

القدرة المحتملة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال الإفريقي بحلول عام 2030

تاريخ البدء	القدرة (مليار م ³ في العام)	البلد
الربع الثاني 2022 (الاستغلال التجاري)	2.3	غانا
النصف الثاني من 2020	5.4	جنوب إفريقيا
2024	5.5	جنوب إفريقيا / موزمبيق
2025	2	المغرب
النصف الثاني من 2020	0.7	البنين

المصدر: عن معهد أكسفورد وتقدير المؤلف.

سيتم استخدام القدرات على الطلب المحتمل على استيراد الغاز الطبيعي المسال. في ظل الظروف المواتية وغير المواتية، حيث تشير سيناريوهات معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) لسوق الغاز إلى أن الطلب المحتمل على واردات الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا بحلول عام 2030 سيتراوح ما بين 5 و12 مليار م³ في العام. وهذا يعادل ما بين 4 و11% من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال لعام 2020. أو ما بين 1% و4% من إجمالي واردات الغاز الطبيعي المسال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضًا في عام 2020.

وفي إفريقيا، ستكون جنوب إفريقيا أكبر أسواق استيراد الغاز الطبيعي المسال تليها المغرب. وفي هذا السياق، تدرس جنوب إفريقيا استيراد الغاز الطبيعي المسال منذ أوائل عام 2000، لكنها لم تتخذ بعد القرار النهائي المتعلق بالاستثمار (FID) لأي مشروع حتى الآن. وقد أدى التركيز الأخير على دور الغاز الطبيعي في مسار جنوب إفريقيا إلى صافي الانبعاثات الصفرية إلى تعزيز اهتمام البلاد بواردات الغاز الطبيعي المسال، يذكر أن سيناريوهات الطلب على الغاز لعام 2030 تتراوح من 6 إلى 15 مليار م³.

أما فيما يخص المغرب، فقد كان يخطط لاستيراد الغاز الطبيعي المسال منذ أواخر عام 2010 حيث كان التركيز في البداية على مشروع متكامل كبير لتحويل الغاز الطبيعي المسال إلى الطاقة الكهربائية. وفي الأونة الأخيرة، أصدرت مناقصة لواردات الغاز الطبيعي المسال من خلال منشآت FSRU. ووفقاً لمواصفات المناقصة، يقدر الطلب المحتمل للمغرب على الغاز بنحو 1.7 مليار م³ بحلول عام 2030 و 3 مليار م³ بحلول عام 2040.

ويمثل صغر حجم أسواق استيراد الغاز الطبيعي المسال المحتملة في إفريقيا، ولاسيما على الصعيد القطري، تحدياً هائلاً لواقعي السياسات ومطوري مشاريع القطاع الخاص. لكن بعض المطورين يجادلون بأن هذه الأسواق المتخصصة المحتملة للغاز الطبيعي المسال يمكن توسيعها لتزويد أكثر من بلد واحد. كما هو الحال بالنسبة لمشروع تيمما (Tema) لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في غانا الذي يخطط لإنشاء مركز ونهج لتزويد الغاز إلى دول غرب إفريقيا المجاورة (سيراليون وليبيريا وبوركينا فاسو) بواسطة سفن الغاز الطبيعي المسال الصغيرة (SSLNG) والشاحنات. ويمكن لاستراتيجية تجميع إمدادات الغاز هذه أن تسمح ببعض النمو الإضافي في سوق الغاز الطبيعي المسال، وقد اقترحت لأسواق الجزر الصغيرة، مثل أسواق جزر البحر الكاريبي. ومع ذلك، فإن أسعار الغاز المرتفعة اليوم قد تجعل من الصعب للغاية التفكير في هذا النهج الشامل. هناك أيضاً إمكانية لتوسيع أسواق استيراد الغاز الطبيعي المسال المحتملة عن طريق تداول الإلكترونيات بدلا من جزيئات الغاز الطبيعي. وسيتألف ما يسمى بنهج «الغاز عن طريق الأسلاك» من تصدير الكهرباء التي تنتجها (أساساً) من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز والتي يتم نقلها إلى البلدان المجاورة عن طريق مجمعات الطاقة الفرعية القائمة.

وبشكل عام، سيكون هذا النهج أسهل من الاضطرار إلى تطوير بنية تحتية جديدة للغاز العابرة للحدود أو الاعتماد على نهج شحن الغاز الطبيعي المسال الصغير الحجم الذي يمثل تحدياً تجارياً لإرسال إمدادات الغاز الطبيعي المسال المستوردة إلى الأسواق الأصغر. ومع ذلك، فإن تجارة إمدادات الكهرباء في إفريقيا لها أيضاً تعقيدها الخاصة. ومع مرور الوقت، يمكن تخفيض الحواجز أمام تجارة الغاز الطبيعي المسال و/أو الكهرباء عبر الحدود بشروط أكثر ملاءمة لأسعار الطاقة، وزيادة تمويل البنية التحتية وتقارب المصالح بين مختلف أعضاء مجمع الطاقة. ومع ذلك، حتى مع نمو الطلب الإضافي المحتمل على المناطق الفرعية، ستظل أسواق استيراد الغاز الطبيعي

المسال في إفريقيا صغيرة نسبياً على مدى السنوات العشر القادمة مقارنة بأسواق الغاز الطبيعي المسال الإقليمية الأخرى. لكنها ستوفر فرصاً تجارية مفيدة عندما تصبح أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية فائضة في المعروض مرة أخرى، خاصة عندما تبدأ إجراءات إزالة الكربون الأكثر صرامة في التأثير بشكل خطير على أسواق الطاقة في أوروبا وبعض أجزاء آسيا.

4.3- تمويل البنية التحتية للغاز

إن حماس أصحاب المصلحة، وشروط التسعير المواتية، وأحجام سوق الاستيراد المقبولة ليست كافية لتطوير مشروع استيراد الغاز الطبيعي المسال، ما لم يتم تأمين تمويل جميع قطاعات البنية التحتية للغاز ذات الصلة. لطالما كان تمويل معظم مشاريع البنية التحتية للطاقة في إفريقيا عملية طويلة ومعقدة، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي هذه البلدان، عادة ما يتم توفير التمويل أو تسهيله بشكل أساسي من قبل بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات ائتمانات التصدير (ECAs - Export Credit Agencies). وقد أدى إشراك مثل هذه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووكالات الائتمان، في بعض الحالات، إلى جذب مصالح البنوك التجارية للانضمام إلى مجموعات أو نقابات تمويل المشاريع. ومن المهم الإشارة إلى أنه في معظم الحالات، لا سيما في إفريقيا، لن تقصر المؤسسات المالية والمستثمرون المحتملون تقييم العناية الواجبة على مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال والبنية التحتية القريبة لإمدادات الغاز، وسوف تبحث تلك المؤسسات في جدوى وموثوقية سلسلة الطاقة بأكملها التي توفرها هذه المرافق، يتضمن ذلك خطوط أنابيب نقل الغاز ذات الصلة وملامح المستخدمين النهائيين مثل محطات الطاقة التي تملكها وتشغلها المرافق الكهربائية الوطنية والتي غالباً ما يكون لديها مشاكل في الجدارة الائتمانية والدفع.

إن ملامح مخاطر الاستثمار الهشة للعديد من واردات الغاز الطبيعي المسال الإفريقية المحتملة والشكوك الناشئة عن التدابير الدولية المستقبلية لإزالة الكربون، والرسائل المختلطة الجديدة الأخيرة حول تمويل مشاريع الغاز، يمكن أن تبطئ وتحد في مرحلة ما من تمويل مخططات استيراد الغاز الطبيعي المسال الإفريقية. ولكن هل يمكن للجغرافيا السياسية الجديدة (أو السياسة الواقعية - "realpolitik") لإمدادات الغاز أن تسمح بتمويل مشاريع إمدادات الغاز الإفريقية الجديدة، وإلى متى، إذا تم معالجة الحد من البصمة الكربونية لهذه المشاريع بشكل كاف وسريع؟

إن القيود الدولية لإزالة الكربون على تمويل مشاريع الوقود الأحفوري يمكن أن تجعل عملية تمويل مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال الإفريقية أكثر صعوبة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى مزيد من التمويل الموجه نحو تنمية قدرات الطاقة المتجددة بدلاً من قدرات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي. وعلى الرغم من أنه من المتوقع في البداية أن تركز هذه القيود على مشاريع النفط والفحم وعلى الاستثمارات الهيدروكربونية في المنبع (upstream)، غير أن حالة مشاريع الغاز الطبيعي في أنشطة (midstream) و«المصب» (downstream) غير واضحة. علاوة على

ذلك، تم في المؤتمر الأخير للأطراف المعني بتغير المناخ (COP26) في غلاسكو، اتخاذ قرار من قبل مجموعة من عشرين دولة بشأن وقف تمويل المشاريع المتعلقة بالوقود الأحفوري بحلول نهاية عام 2022. ويحدد أن هذه القيود ستطبق فقط على «قطاع طاقة الوقود الأحفوري»، مع بعض الاستثناءات المسموح بها لظروف «محدودة» غير محددة.

وكما أنه بالرغم من الدعوات العديدة لوقف تمويل مشاريع الوقود الأحفوري، فقد أضافت الأحداث الجيوسياسية الأخيرة في أوروبا مستوى آخر من عدم اليقين والارتباك بشأن هذا التمويل. نتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسعى إلى مصادر بديلة لإمدادات الغاز غير الروسية. حتى أن بعض الدول الأوروبية تدرس إقامة شراكات لتطوير مشاريع إمدادات الغاز الطبيعي في المناطق الجديدة المحتملة لإمدادات الغاز الطبيعي، مثل السنغال.

4- التعامل مع المخاطر المتغيرة

قدم القسم السابق استعراضاً لبعض الدوافع الرئيسية التي دفعت الاهتمام الأولي للمستوردين الأفارقة المحتملين للغاز الطبيعي المسال وحدد التحديات التي تشكلها حالياً بالنسبة لهم. ويمكن أن تتمثل الاستجابة لهذه التحديات في التعجيل بتحول إفريقيا بعيداً عن الوقود الأحفوري، بما في ذلك الغاز الطبيعي، إلى الطاقة المتجددة. ولكن كما سبق الإشارة إليه، فإن الانتقال المناسب والواقعي لإفريقيا إلى زيادة قدرة الطاقة المتجددة سيكون رحلة طويلة ومعقدة. وفي غضون ذلك، وعلى مدى السنوات العشر المقبلة أو نحو ذلك، سيكون لدى العديد من البلدان الإفريقية خيارات كافية من الوقود غير الأحفوري لتلبية الاحتياجات المتزايدة لاقتصاداتها ولمواطنيها من الطاقة بشكل كامل.

وفي البلدان المنتجة والمستهلكة الحالية أو المحتملة للغاز الطبيعي، سيكون المرور إلى اقتصاد خال من الكربون من خلال الغاز الطبيعي، سواء تم إنتاجه محلياً أو استيراده. وي طرح هذا الرأي بقوة وباستمرار من قبل العديد من واضعي السياسات في مجال الطاقة في البلدان الإفريقية والمنظمات الإقليمية (بما في ذلك بنك التنمية الإفريقي) وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال الطاقة في إفريقيا. حتى أن هناك «تحالف إفريقي للتجارة والاستثمار في الغاز الطبيعي» تم إنشاؤه مؤخراً لتعزيز الاستثمارات في «سلسلة قيمة الغاز الإفريقية».

وفيما يتعلق بواردات الغاز الطبيعي المسال، سيحتاج المستوردون الأفارقة المحتملون إلى وضع استراتيجيات لتخفيف المخاطر لمواجهة التحديات والمخاطر المتغيرة. وفيما يلي نأخذ في الاعتبار ما قد تتضمنه بعض مناهج تخفيف المخاطر هذه.

1.4- تحركات أسعار الغاز

في أقل من ثلاث سنوات، تذبذبت أسعار مراكز الغاز الأوروبية وسعر الغاز الطبيعي المسال الآسيوي على المؤشر الياباني-الكوري (JKM - Japan/Korea Marker) بين مستويات أسعار منخفضة ومرتفعة بشكل ملحوظ على مدى فترات طويلة. إن الحصول على إمدادات جديدة من الغاز الطبيعي المسال بأسعار مرتفعة للغاية اليوم من مراكز الغاز لن يكون اقتراحاً واقعياً. كما أن الأمل في أن تعود أسعار الغاز إلى مستويات منخفضة دائمة قد يكون غير واقعي أيضاً. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمدى استمرار المستويات المرتفعة لتقلبات الأسعار الحالية، فإن السؤال الحاسم هو ما إذا كان هذا الوضع غير المسبوق قصير الأجل أم أنه علامة على حدوث تغيير هيكل عميق في السوق؟

وبما أن "التقلب هو مقياس لعدم اليقين في السوق"، ينبغي أن نتوقع استمرار فترات التقلب، وبشكل أكثر تواتراً بسبب تزايد الشكوك حول كيفية تنفيذ (أو فرض) مسارات انتقال الطاقة المختلفة في أجزاء مختلفة من العالم، وأثر النزاعات السياسية والعسكرية الإقليمية، وكيف يمكن أن تؤثر الظروف الجوية الأكثر قسوة على الاقتصادات، من بين أمور أخرى. هذا وسيحتاج مستوردو الغاز الطبيعي المسال الأفارقة المحتملون إلى إدارة هذا التقلب في الأسعار، قدر الإمكان. كما إن تحديد نطاق مستهدف ثابت للأسعار "المقبولة" لإمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى إفريقيا، مثل اقتراح النطاق السعري القديم بين 6 إلى 8 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، لم يعد ذا صلة. في الواقع، إن هذا النطاق أو نوع "التوازن" السعري يمكن أن يزيد (أو كان من الممكن أن يزيد بالفعل) مما يعكس التغييرات الهيكلية في أسواق الطاقة في إفريقيا. وعلاوة على ذلك، في البلدان الإفريقية التي لديها أكثر من مصدر واحد لإمدادات الغاز الطبيعي (مثل غانا)، سيتم إدراج تكلفة إمدادات الغاز الطبيعي المسال المستوردة في طريقة تسعير المتوسط المرجح لتكلفة الغاز (Weighted Average Cost of Gas - WACOG). واعتماداً على السعر السائد لإمدادات الغاز الطبيعي المسال في وقت الشراء وحصّة هذه الإمدادات المستوردة في الحجم الإجمالي للغاز المستهلك، يمكن لآلية التسعير هذه أن تقلل - إلى حد ما - من تأثير إمدادات الغاز الطبيعي المسال ذات الأسعار الأعلى نسبياً التي يدفعها المستخدمون النهائيون، ولا سيما في قطاع الكهرباء.

في حين أنه من غير المرجح أن تكون مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال الإفريقية التي تم الإعلان عنها سابقاً قد نظرت في الإمدادات الفورية لجميع إمدادات الغاز الطبيعي المسال المستوردة، إلا أن واضعي سياسات الطاقة الأفارقة كانوا يسعون جاهدين للاستفادة من انخفاض أسعار الغاز على مستوى مركز لتداول الغاز (hub). ويتمثل أحد الدروس الأساسية (على الرغم من كونه بديهياً) للارتفاعات غير العادية الحالية في أسعار الغاز في حقيقة أنه في أسواق الغاز (أو الطاقة) المحررة تماماً، فإنها ترتفع وتنخفض بمقادير تعكس الأحداث التي تؤثر على الأسواق

ذات الصلة. ومع ذلك، فإن الأسواق النامية، مثل أسواق إفريقيا، تحتاج إلى هياكل أسعار تخفف من هذا التقلب.

2.4- تطور أسواق الغاز المحلية

سلط القسم السابق الضوء على المخاطر والتحديات المرتبطة بالحجم المحدود لسوق استيراد الغاز الطبيعي المسال المحتمل في إفريقيا، لا سيما بالنظر إلى ظروف السوق الدولية المتوترة الحالية. لكن من المهم تذكر الإطار الزمني ذي الصلة لمشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال الإفريقية المحتملة. وفي ظل الظروف الملائمة، يمكن لهذه المشاريع أن تعمل بكامل طاقتها فقط في النصف الثاني من هذا العقد أو في نهايته. وبعد ذلك، من المتوقع أن تتطور أسواق الغاز الدولية إلى مستويات أقل تقلباً بسبب الارتفاع المحتمل في إمدادات الغاز الطبيعي المسال وكذا الانخفاض التدريجي المحتمل في الطلب على الغاز في أوروبا بسبب سياسات إزالة الكربون. وقد يعتبر البعض أن أسواق استيراد الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا مماثلة لأسواق الهند، مع ميزة حساسة للغاية للأسعار تتمثل في تفضيل الغاز على إمدادات الغاز الطبيعي المسال الرخيصة، عندما تكون متاحة. ومع ذلك، هناك اختلافات جوهرية بين أسواق الغاز الإفريقية والهندية. إن سوق استيراد الغاز المحتمل في إفريقيا أصغر بكثير من سوق الهند. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانات الطاقة المتجددة في الهند أكثر تطوراً بكثير من إمكانات إفريقيا، ولدى البلد برنامج واسع النطاق للطاقة المتجددة قيد التنفيذ. وأخيراً، تتمتع الهند بقدرة كبيرة على توليد الكهرباء من الفحم، كبديل للغاز الطبيعي.

وعلى المدى الطويل، يمكن أن يوفر الطلب المحلي الكامن في إفريقيا على الغاز الطبيعي فرصاً لتوسيع سوق الغاز، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا يوفر الإطار التنظيمي الحالي للطاقة في العديد من البلدان الإفريقية حوافز كافية لتوسيع أسواقها المحلية للغاز. وينبغي التأكيد على أن هذه الحالة كانت موجودة قبل وقت طويل من ظهور الوعي بالأثر السلبي لتغير المناخ في إفريقيا. واليوم، يتم ممارسة الضغط الدولي على واضعي السياسات الأفارقة لتكثيف الانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة. ويمكن أن يؤثر ذلك على كيفية قيام الحكومات بتحديد أولوياتها وإدارتها لانتقال الطاقة، بما في ذلك دور الغاز الطبيعي.

ولذلك، أولاً، من المهم أن تقوم البلدان الإفريقية بإصلاح أسواقها للطاقة وأطرها القانونية والتنظيمية ذات الصلة لإصلاحاً جدياً. ثانياً، يجب ألا يعكس التسلسل الواضح لأولويات التحول في مجال الطاقة التزامات (أو الضغوط) إزالة الكربون فحسب، بل أيضاً الحقائق على الأرض في إفريقيا، وخاصة قيود التمويل، على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة. إن عدم اليقين بشأن كل من الدور المستقبلي للغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في البلدان الإفريقية ذات الصلة، وبالتالي الحجم المحتمل لأسواق الغاز المحلية لهذه البلدان، سيحد من جاذبيتها كأسواق محتملة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال.

3.4- عدم اليقين في التمويل

وكما ذكر آنفاً، لعبت بنوك التنمية المتعددة الأطراف ووكالات ائتمانات التصدير في الماضي دوراً مهماً للغاية في تمويل مشاريع البنية التحتية للطاقة في إفريقيا. في الوقت الحالي، مع الإعلان عن تدابير إزالة الكربون المتسارعة، فإن الدور المستقبلي لهذه المؤسسات في تمويل أو تمكين تمويل مخططات استيراد الغاز الطبيعي المسال غير واضح. نتيجة لهذه الشكوك، كان أصحاب المصلحة الأفارقة يبحثون عن مصادر بديلة للتمويل، ليس فقط لتمويل مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال، ولكن لجميع فئات المشاريع على طول سلسلة الهيدروكربونات.

وعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات المالية الإفريقية، مثل بنك التنمية الأفريقي والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (إفريكسيم بنك - Afreximbank)، التي تشارك في تمويل مشاريع الطاقة في إفريقيا، إلا أن هناك دعوات داخل القارة الإفريقية إلى مشاركة المزيد من المؤسسات المالية الإفريقية وإنشاء مؤسسات جديدة. وفي أيار/مايو 2022، وقع بنك Afreximbank مذكرة تفاهم مع منظمة منتجي البترول للدول الإفريقية (APPO) لإنشاء بنك للطاقة في إفريقيا. كما تم ذكر شركات النفط والغاز الوطنية (NOCs) الإفريقية والتكتلات الصناعية الإفريقية الكبيرة كمصادر محتملة للتمويل. ولكن ما مدى واقعية هذه المقترحات بالنظر إلى كثافة رأس المال العالية لتطوير مشاريع هيدروكربونية، ومستويات مخاطرها، والوضع المالي الهش لبعض شركات النفط الوطنية؟ وبالإضافة إلى ذلك، من غير المحتمل أن تكون الرغبة في المخاطرة وتقييم المخاطر للمؤسسات المالية الإفريقية ذات الصلة مختلفة عن المنظمات المالية الدولية الأخرى. علاوة على ذلك، فإن العديد من البنوك الإفريقية وقعت على اتفاقية مبادئ "خط الاستواء" أو ما يعرف بـ "Equator Principles" والتي «تعتبر معيار للقطاع المالي لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشاريع». كما أصبحت بعض البنوك أيضاً أعضاء في التحالف المصرفي لخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر "Net Zero Banking Alliance" الذي تم إطلاقه حديثاً أو تستعد للالتزامات صافي الانبعاثات الصفرية "Net Zero Emission".

وتجدر الإشارة إلى أن أول مشروع لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مشروع Tema LNG في غانا، الذي تم تمويله من قبل مصادر مالية إفريقية، مثل Afreximbank. لكن لا توجد معلومات متاحة حول هيكل تمويل المشروع، ومصادر التمويل، وحصص كل مصدر تمويل. وفي جنوب إفريقيا، من المرجح أن يتم تمويل مشروع Matola و Nacala FSRU المخطط لهما لتوريد الغاز الموزمبيقي لكل من الأسواق المحلية في جنوب إفريقيا وموزمبيق، إذا تم المضي قدماً، على الأقل جزئياً من قبل المؤسسات المالية الإفريقية. كما تم اعتبار المؤسسات المالية الآسيوية والعربية مصادر محتملة للتمويل. يشارك البعض بالفعل في مشاريع الهيدروكربونات الإفريقية، ولكن فقط في مشاريع المتعلقة بنشاط المنبع وتصدير الغاز

الطبيعي المسال، ولم يعرب أي منهم عن اهتمامه بالاستثمار في مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال الإفريقية حتى الآن. وعلى الرغم من أنه من المحتمل أن يشارك البعض في تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى إفريقيا وبيع معدات البنية التحتية للغاز وسفن الغاز الطبيعي المسال (FSRU/FSU).

ومن المحتمل أن تظهر مصادر تمويل جديدة، أو أن توسع المصادر الحالية حصتها في تمويل مشاريع الغاز الطبيعي الإفريقي، بما في ذلك مخططات استيراد الغاز الطبيعي المسال. بيد أنه نظراً لضخامة الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع (وما يتصل بها من البنية التحتية) وتعقيدها، سيتواصل التماس المؤسسات المالية التقليدية. ولإعادة أو الحفاظ على مصادر التمويل التقليدية هذه إلى جانب مصادر جديدة، سيحتاج صانعي السياسات وواضعي المشاريع الأفرقة إلى:

- إصلاح أسواق الطاقة لديها، ولا سيما سياسات تسعير الطاقة المحلية،
- إدخال المزيد من الشفافية في هيكل المشروع والمعاملات.
- معالجة التدابير الجديدة لإزالة الكربون، مثل تقليل البصمة الكربونية لمشاريع الغاز، وفي نهاية المطاف تطوير بعض من مشاريع الغاز.

4.4- أمن إمدادات الغاز الطبيعي

ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي دفعت البلدان الإفريقية إلى الاهتمام الشديد بمشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال القضية الحساسة المتمثلة في أمن إمدادات الغاز، والتي تفاقمت بسبب التوترات السياسية الفرعية، وانعدام الثقة بين الشركاء التجاريين. ويتصل جانب أمن الإمدادات بالاعتماد على إمدادات خطوط أنابيب الغاز العابرة للحدود من البلدان المجاورة المنتجة للغاز. وقد نشأ هذا القلق ليس فقط في إفريقيا، ولكن أيضاً في مناطق أخرى من العالم، مثل الشرق الأوسط، حيث كان يجب أن يتم التحوّل إلى واردات الغاز الطبيعي المسال من خلال وحدات FSRUs في بعض البلدان. ويوفر خيار الغاز الطبيعي المسال تنوع مصادر إمدادات الغاز من خلال مرافق استيراد الغاز العائمة المرنة. إلا أن عجز إمدادات الغاز الطبيعي و/أو قضايا البنية التحتية المقيدة لإمدادات الغاز كانت السبب الرئيسي لقيود أو الانقطاعات في تجارة خطوط أنابيب الغاز عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، لم تصل إمدادات الغاز عبر الحدود من الغاز النيجيري إلى غانا عبر خط أنابيب الغاز في غرب إفريقيا إلى مستوياتها التعاقدية بسبب مشكلات إمدادات الغاز وقضايا نقل الغاز في نيجيريا.

5- الاستنتاجات

كانت إفريقيا مصدرًا لصادرات الغاز الطبيعي المسال لعدة عقود، لكن هناك ستة بلدان أفريقية فقط مصدره حاليًا الغاز الطبيعي المسال. ومعظم البلدان في القارة الإفريقية لا تمتلك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي المؤكدة وعدد قليل جدًا منها يمثل الجزء الأكبر من إجمالي إنتاج واستهلاك الغاز في القارة. ومع ذلك، تشير سيناريوهات الطاقة التي صاغتها بعض المؤسسات الدولية إلى أنه من المتوقع أن تشهد إفريقيا خلال العقود القادمة أحد أعلى معدلات نمو الطلب على الغاز. وقد يثير هذا تساؤلات حول استدامة الخيار المحتمل للبلدان الإفريقية للاستمرار في استهلاك مصادر الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري في وقت يتزايد فيه القلق العالمي بشأن التأثير السلبي لتغير المناخ على الاقتصادات النامية، مثل اقتصاداتها. والسؤال الوجيه الذي يطرح بشكل متكرر هو لماذا التركيز على الغاز الطبيعي؟ ماذا عن إمكانات الطاقة المتجددة الكبيرة في إفريقيا؟ كيف ومتى يمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات (على سبيل المثال، المستوى العالي للإشعاع الشمسي في القارة) لتوفير الكهرباء لملايين من المنازل الإفريقية التي لا تزال تفتقر إليها. ولا تزال الحصة الحالية من الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في إفريقيا منخفضة للغاية.

وبسبب التحديات العديدة التي تواجهها في زيادة هذه الحصة، من غير المرجح أن تنتقل معظم البلدان الإفريقية بشكل ملائم إلى مصادر الطاقة المتجددة واسعة النطاق في غضون السنوات العشر القادمة أو حتى لفترة أطول. لذلك، في العديد من البلدان الإفريقية، حيث يكون ذلك ممكنًا، سيشمل مسار إزالة الكربون استخدام الغاز الطبيعي، سواء كانت إمدادات الغاز منتجة محليًا أو مستوردة. وسيطور هذا جنبًا إلى جنب مع تطوير قدرات الطاقة المتجددة، وهو أمر يحدث بالفعل في بعض البلدان.

خلال العقد الماضي، كان هناك اهتمام أفريقي كبير باستيراد إمدادات الغاز الطبيعي المسال بشكل أساسي لمحطات الطاقة حيث تم الإعلان عما يزيد عن إثني عشر مشروعًا إفريقيًا لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، ولكن تم تنفيذ مشروع واحد فقط وتم بناء البنية التحتية، ولكن لم يتم تسليم أي غاز طبيعي مسال إلى منشأة استيراد الغاز حتى الآن. يذكر أن من العوامل التي أثارت هذا الحماس الإفريقي لواردات الغاز الطبيعي المسال هو انخفاض أسعار الغاز على مستوى المراكز الذي سادت في ذلك الوقت، والمخاوف بشأن أمن إمدادات الغاز، وظهور المزيد من مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال العائمة المرنة. وفي الوقت الحاضر، لا يزال المستوردون الأفارقة المحتملون للغاز الطبيعي المسال يواجهون نفس حجم السوق وتحديات تمويل البنية التحتية، كما أن ظروف سوق الطاقة العالمية الحالية المتقلبة وغير المؤكدة لا تجعل من السهل التغلب على هذه الحواجز.

ومن غير المرجح أن تؤدي المستويات الحالية المرتفعة للغاية لأسعار الغاز في مراكز البيع الأوروبية، وسعر الغاز على المؤشر الياباني-الكوري (JKM - Japan/Korea Marker) للغاز الطبيعي

المسال الآسيوي إلى إحياء الاهتمام الإفريقي بواردات الغاز الطبيعي المسال. لكن مشاريع الاستيراد تستغرق وقتاً للتخطيط والتطوير، خاصة في إفريقيا، وسيتماد تأثير تحركات أسعار الغاز على الفترة التي يُتوقع فيها بدء تنفيذ هذه المشاريع. ومن الصعب التنبؤ بمدة استمرار هذا التقلب الحالي في الأسعار وما إذا كان هذا الوضع هو حلقة قصيرة الأجل أو بداية لتغيير هيكل هام في السوق. وعلى أي حال، سيحتاج مستوردو الغاز الطبيعي المسال الأفارقة المحتملون إلى التخفيف من مخاطر الأسعار المحتملة من خلال صياغة استراتيجياتهم لتوريد الغاز الطبيعي المسال بعناية وتقييم تأثيرها المحتمل في ظل سيناريوهات أسعار الغاز الدولية المختلفة والهياكل (التسويقية) التعاقدية. ولطالما كان الحجم المحدود للأسواق المحتملة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا عائقاً خطيراً للحكومات أو مروجي المشاريع الذين يخططون لمشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال، خاصة عندما تكون ظروف سوق الغاز الدولية متوترة كما هي الآن.

وعلى المدى الطويل، يمكن أن يوفر الطلب المحلي الكامن على الغاز الطبيعي فرصاً لتوسيع سوق الغاز، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، لكي يتحقق هذا الطلب، سيحتاج واضعي السياسات الأفارقة إلى إصلاح جدي لأسواق الطاقة والأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة. علاوة على ذلك، لتجنب الشكوك السلبية بشأن الدور المستقبلي للغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة، حيثما كان ذلك مناسباً، يجب أن يعكس التسلسل الواضح لأولويات تحول الطاقة ليس فقط الالتزامات المتعلقة بإزالة الكربون (أو الضغط)، ولكن أيضاً الحقائق على أرض الواقع في إفريقيا، ولا سيما قيود التمويل التي لا تزال مشاريع الطاقة الإفريقية تواجهها. وحتى وقت قريب، لعبت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات ائتمانات التصدير دوراً مهماً للغاية في تمويل مشاريع البنية التحتية للطاقة في إفريقيا. على الصعيد الدولي، أدى الضغط المتزايد لتدابير إزالة الكربون للابتعاد عن مشاريع الوقود الأحفوري إلى عدم اليقين بشأن مشاركة هذه المؤسسات الرئيسية مستقبلاً في تمويل مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال. في الواقع، تزداد صعوبة تعبئة مصادر التمويل لمشاريع النفط والغاز.

هل يمكن للجغرافيا السياسية الجديدة (أو السياسة الواقعية - "realpolitik") لإمدادات الغاز أن تسمح بتمويل مشاريع جديدة لإمدادات الغاز في إفريقيا، وإلى متى، إذا تمت معالجة الحد من البصمة الكربونية لهذه المشاريع بشكل مناسب وسريع؟

يقوم أصحاب المصلحة الأفارقة حالياً بالبحث عن مصادر تمويل بديلة ليس فقط لتمويل مشاريع استيراد الغاز الطبيعي المسال، ولكن أيضاً لتمويل سلسلة من المشاريع على طول السلسلة الهيدروكربونية. وينبغي ألا تركز الحكومات الإفريقية على تحديد مصادر تمويل بديلة لمشاريعها الهيدروكربونية فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تسعى إلى تحسين «قابلية التمويل» لهذه المشاريع. ويشمل ذلك إصلاح قطاع الطاقة فيها، وشفافية المشاريع، وتنفيذ تدابير المشروع المتعلق بإزالة الكربون. وعلى المدى القصير إلى المتوسط، يمكن أن تشكل هذه الإجراءات تحديات هائلة بالنسبة لبعض البلدان الإفريقية للتغلب عليها، ولكنها لا يمكن تجنبها في الأجل الطويل.

الجدول (3)

موجز تأثير بعض الدوافع الرئيسية على واردات إفريقيا المحتملة من الغاز الطبيعي المسال

الدوافع	تأثير التقلبات الحالية في أسعار الغاز المرتفعة وعدم اليقين في انتقال الطاقة مقارنة بالإقبال الإفريقي السابق لواردات الغاز الطبيعي المسال.
سعر إمدادات الغاز الطبيعي المسال	↓
حجم سوق الغاز الطبيعي المسال المحتمل في إفريقيا	↔
تمويل البنية التحتية	↓
أمن إمدادات الطاقة	↑

ويعرض الجدول (3) أعلاه الأثر الاتجاهي لكل من الدوافع الرئيسية في ظل الظروف الحالية لسوق الطاقة وعدم اليقين في مجال انتقال الطاقة مقارنة باهتمام إفريقيا الشديد السابق بواردات الغاز الطبيعي المسال.

والجدير بالاهتمام، أن الدافع وراء أمن إمدادات الطاقة هو العامل الوحيد الذي يمكن أن يزيد الاهتمام بشكل إيجابي بواردات الغاز الطبيعي المسال متعددة المصادر، على عكس واردات خط أنابيب الغاز عبر الحدود.

ومن المرجح أن تركز المشاكل الحالية المتعلقة باستيراد الغاز الروسي عن طريق خط الأنابيب إلى أوروبا أذهان صانعي القرار الأفارقة في سياسات الطاقة من القطاعين العام والخاص بشكل أكبر على مسألة أمن إمدادات الغاز. وينبغي التأكيد على أن التقلبات الدولية المرتفعة في أسعار الغاز وعدم اليقين بشأن انتقال الطاقة قد بدأت قبل اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية. وقد أدت هذه الحرب إلى تفاقم الوضع وستستمر تداعياتها السلبية ربما بضع سنوات. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن التطوير المحتمل للمشاريع الجديدة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في إفريقيا يحتاج إلى النظر فيه من منظور زمني يتجاوز السنتين أو الثلاث سنوات القادمة أو حتى لفترة أطول. وستكون أسواق استيراد الغاز الطبيعي المسال المحتملة في إفريقيا أصغر بكثير من الأسواق الأوروبية والآسيوية الحالية. ولكن على المدى الطويل، يمكن أن توفر فرصاً مفيدة ومنتامية لتجارة الغاز الطبيعي المسال عندما تصبح أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية فيها فائض في المعروض مرة أخرى، خاصة عندما تبدأ إجراءات إزالة الكربون الأكثر صرامة في التأثير بشكل خطير على أسواق الطاقة في أوروبا وبعض أجزاء آسيا.

وبدون شك أن التقلبات الحالية في أسعار الغاز وعدم اليقين في تحول الطاقة قد قللت من حماس إفريقيا لواردات الغاز الطبيعي المسال. وعلى المدى القصير، من المرجح أن يتم تأجيل

أو التخلي عن قرارات استيراد الغاز الطبيعي المسال. لكن اهتمام بعض الدول الإفريقية بواردات الغاز الطبيعي المسال، مثل جنوب إفريقيا والمغرب، من غير المرجح أن تلغى نهائياً. وسيكون لتطورات سوق الطاقة الدولية خلال العامين أو الثلاثة أعوام القادمة تأثير حاسم على واردات الغاز الطبيعي المسال الإفريقية في المستقبل.

وأخيراً، إن عودة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) إلى القارة الإفريقية هذا العام بعقد COP27 في جمهورية مصر العربية، أكبر مستخدم للغاز الطبيعي في إفريقيا، سيؤكد على الرسالة التي مفادها أن إفريقيا ستحتاج إلى تقليل بصمة الكربون بشكل جدي من وقودها الأحفوري. والانخراط في نهاية المطاف في إجراءات تخفيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) من الغاز الطبيعي. ومن المؤكد أن إفريقيا ستلبي ذلك من خلال التأكيد بقوة على طلبها للحصول على دعم مالي عاجل لمعالجة الأثر السلبي لتغير المناخ، الذي يؤثر بالفعل بشكل خطير على العديد من المناطق الفرعية في إفريقيا.



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)
ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)